

د. محمد غضية مسؤولة قطاع التخطيط في وزارة التخطيط الفلسطينية



د. محمد غضية

للخطوات القادمة سيتم تعليم المعلومات والنتائج على صعيد المجتمع الفلسطيني عبر وسائل الاعلام المختلفة كما سيعتها تحويل هذه التوصيات الى سياسات بحيث ترتبط بخطط التنمية باشكالها المتعددة ثم الانتقال الى السياسات القطاعية في الوزارات التي تقدم خدماتها للناس، كذلك الامر على مستوى المنظمات الاهلية، ثم على المستوى المناطقي والمحلّي.

* **كيف أثرت الانفاضة الحالية على خطط وعمل الوزارة، وبأي اتجاه؟**

تعثر العملية السلمية ادى الى عدم تطبيق ما جاء بخطط الوزارة.

في البداية كانت الدول المانحة تحدد احتياجاتنا وطبيعة تدخلنا وبعد تأسيس السلطة بدأت وزارة التخطيط تبلور الخطة، وكان يغلب على هذه الخطة طابع المشاريع، اي عملت على الانتقال بخططات تنمية ومشاريع اقتصادية ارتباطاً بمتوسط الدخل والتشغيل والقوى العاملة... الخ. إلا اننا من جديد لم نستطع تطبيقها عملياً نتيجة للاحتلال والعدوان على مناطق السيادة الفلسطينية وما رافقها من تدهور في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، لذا بدأ يغلب على عمل وزارة التخطيط العمل والخطط الطارئة.

* **هل ستعززون من العمل التنموي البنائي والدائم أم ستركزون على العمل الاغاثي؟**

هناك ارادة وطنية حكومية والدليل على ذلك فكرة مكافحة الفقر وهذا يعكس التزام واهتمام حكومي في ظاهرة الفقر والانتقال بعملية مكافحة الفقر من الاغاثة الى التنمية. وهذا جعل الوزارة تتجه الى العمل بخطين متوازيين وليل نحو العمل الاغاثي في مجالى الصحة والتعليم في المرحلة الحالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني نتيجة العدوان الاسرائيلي.

الحقيقة ان هناك تطوراً في عمل المنظمات الاهلية امع الاهلي ووزارة الزراعة ومنها وزارة الصحة ومؤسسات العمل بحيث تعمل تلك القطاعات بشكل تكاملي مع الخطط الوطنية وتنسيق جيد.

كما يوجد تغير عند الدول المانحة في سلوكها سواء عند المؤسسات الحكومية والاهلية او البلديات، بحيث تغير العلاقات الثنائية معها، اكثر من ان تكون العملية مأسسة دولياً.

كما يفترض على كل الاطراف الحكومية والاهلية ان تلتزم بعلاقتها ونشاطاتها بوزارة التخطيط كجهة حكومية تأخذ على عاتقها التمويل والتخطيط وليس بشكل ثنائي مع المانحين، وهذا ممكناً ان يتحقق بشكل جدي عند اقامة الدولة، لأن الوضع القائم يعقد العملية.

* **أين يقع دور وزارة التخطيط في مشروع تطوير القرى بالمشاركة؟**

تقدير الفقر بالمشاركة يعتبر ملكاً لوزارة التخطيط، والذي تم انجازه بتمويل بريطاني ودعم من UNDP وهو اول تقرير فلسطيني عالي الفقر بشكل شامل، حيث كان قبل صدور هذا التقرير نعيش في اجتهدات حول الفقر ومعاييره وخطوته واسبابه ومدى انتشاره، ويعتبر تقرير الفقر تقريراً وطنياً شاملـاً وهو شكل من اشكال المشاركة المجتمعية الهامة من صنع قرارات وسياسات، اما بالنسبة

حاوره جبريل حجة

* **ما هي دائرة قطاع التخطيط، وain تقع أميتها على مستوى وزارة التخطيط وعلى مستوى القطاع الحكومي بشكل عام؟**

الدائرة العامة في التنمية البشرية، هي دائرة تهم بقضايا التنمية البشرية المستدامة وبمفهومها التنموي الشامل، ونتيجة للاهتمام الدولي بهذه القضية وابعادها الاجتماعية

عمدت وزارة التخطيط الى تأسيس هذه الدائرة بقرار من الوزير، لعلاقتها مفاهيمياً بمفهوم التنمية الشاملة. وهي دائرة تضع الانسان هدفاً للعملية التنموية وليس للنمو الاقتصادي فقط، بحيث تعالج نوعية البشر والفنان المهمشة والفقيرة، وبالتالي لهذه الدائرة علاقة بالإنتاج الذي يمكن ان تقوم به بخطط التنمية البشرية، كما تشارك الدائرة في انتاج خطط التنمية الوطنية، كما تنسق مع برنامج دراسات التنمية في انتاج تقرير التنمية البشرية الذي يفيد صانع القرار في السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني لرسم سياساته، كما اصدرنا تقرير الفقر بالمشاركة، وحاولنا باستمرار ان نربط بين ما تقوم به الدائرة على مستوى الخطة الوطنية وعلى مستوى الوزارة.

* **ما هي طبيعة تعاملكم مع القطاعات الحكومية والاهلية؟**

قرية بدو شمال غرب القدس مثالاً

في ظل الحصار الإسرائيلي قرى تحول إلى مراكز مدنية تجارية خدماتية

المدينة ودراسة الأثر الإيجابي والسلبي وسد الثغرات الناشئة في هذا موضوع بنويي مهم. السيد محمد خالد الفقيه مدير في محافظة القدس يدرك أهمية استفساراتنا ويرى أن الوضع الطبيعي هو أن يوجد تواصل جغرافي بين جميع مدن وقرى الوطن، لأن التواصل ليس عقبة أمام ازدهار مثل هذه القرية (بدو) بل إن العودة إلى الوضع سيزيد من تقدم القرية. وأضاف أن ستة الحياة هي مع التطور، فالقرية تكبر وتصبح بلدة، ثم تصبح البلدة مدينة وهكذا.

وحول أسئلة التنمية وأهمية دوام تطور البلدة على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذكر المجلس المحلي أن العلاقة بين التطور والمجلس علاقة متبادلة، موقع القرية وتطورها ينعكس على فكر المجلس، ويحاول المجلس التهوض بمتطلبات بدو الجديدة.

يعلق أحد الشباب المتفقين «محمد جابر» على بلدته ويقول أنا سعيد ومواطني بدو بتطورها إلى شبه مركز مديني، المهم أن تحافظ بدو وغيرها على مسيرة التنمية في المستقبل، لا تتفق عند هذا الحد، إننا لا ننصح إلى دور سياسي واجتماعي وثقافي تهضوي، وذلك يتطلب وجود مركز ثقافي ونوادي ومكتبة لكنه أضاف أن إحدى أهم مشاكلنا هي مشكلة الاحتلال الذي يظل عاملًا معيقاً لمسيرة أي نهضة، وأشار بيده إلى المستوطنات حول البلدة، وتساءل عن جدوى التنمية في ظل عدم وجود أراضي لتوسيع القرية أفقين، في مجالات الزراعة والعمارة. وأضاف أن هناك العشرات بل المئات من الشباب العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الفتيان القصر الذين يتركون المدارس، ما الذي سوف تقدمه لهم؟

وذكر أن هناك ظواهر سلبية تواكب أي تطور فكيف سنحاول مقاومة تلك الظواهر؟ بعض المواطنين ذكر أن المستقبل سيجعل البلدة تكبر أكثر لكن المشكلة ضيق المكان، وأشار إلى الأزمة المرورية حول مركز البلدة المثلث في بعض المناسبات، والسبب بالطبع عدم تهيئه البلدة لمثل هذا الدور.

وترخيص المحال والإشراف على الأسعار والبضاعة والصحة العامة والنهوض التعليمي والثقافي بالمركز، وكل ذلك يفوق طاقة المجلس القروي، فلم تعد بدو مجرد قرية صغيرة عادلة، بل أصبحت مركزاً مدينياً يتطور باستمرار.

في الآونة الأخيرة أصبحت البيوت ترتفع راسياً أكثر القرويون يعتمدون بشكل كبير على سوقها وخدماتها بعد ما أصبح المواطن غير قادر على حمل بعض كيلوغرام خضار وفاكهه من رام الله. تعدد المحال وتتنوع حتى تختلط معظم الخدمات المدنية، سوق غذائي وملابس وأدوات بناء واتصالات وحرف كثيرة وخدمات طبية ... فازداد ارتفاع أسعار

القرويون سارعت الانفاضة الفلسطينية الثانية وما صاحبها من حصار إسرائيلي وتعطيل الطرق في إحداث تغييرات بنوية في علاقة القرى بالمدن كمراكز فادى ذلك إلى تهميش التأثير الوطني السياسي والاقتصادي والثقافي، وبروز بلدات باتت تتصدر وتطرح نفسها بدليلاً اقتصادياً وخدمانياً وسوقاً استهلاكية.

قرية بدو شمال غرب القدس مثال قوي على التحول القروي - المدني مع ما يصاحب ذلك من سلبيات وإيجابيات للقرويين.

تقع بدو في مركز شمال غرب القدس التي تضم بالإضافة إليها قرى بيت عنان وقطنة وقرية أم الغنم والطيبة وبيت سوريك وبيت إجزا وبيت دقو والجipp والنبي صموئيل وغيرها من القرى ويبلغ عدد سكانها ستة آلاف نسمة، بالإضافة إلى مئات الوافدين إليها للسكن والإقامة والعمل الحر والوظيفة والتجارة والخدمات. فيما يقدر عدد سكان المنطقة بشكل عام من ٣٠-٢٥ ألف نسمة، كان ارتباط القرى قبل عام ١٩٦٧ بالقدس، وبعد الاحتلال أصبحت ترتبط شيئاً فشيئاً برام الله أكثر وظلت العلاقة مع القدس تضعف باستمرار، وتوج هذا الضعف في العلاقة الاقتصادية واليومية بين القرى المذكورة ومدينة القدس بأواخر الانفاضة الأولى خصوصاً مع منع مركبات الدخول إلى القدس ثم منع المواطنين الذين يحملون بطاقة الضفة من الدخول مطلاً إلى القدس، وبما أن أهالي المنطقة هم كذلك فقد خف ارتباطهم بالقدس.

وفي الانفاضة الأولى ونتيجة للاضطرابات وإغلاق المدن، نشطت القرية كسوق بديلة، وظلت هكذا تزدهر وتنمو بشكل متزايد. في الانفاضة الثانية وبسبب تعطيل الطرق، وقطع الاحتلال الطريق إلى رام الله كما قطعها قبل سنوات إلى القدس، وبسبب قرب القرية من الأسواق الإسرائيلية أزدادت أهمية بدو مركز مدني أكثر، وأصبح



مركز قرية بدو . أزمة مرورية وحركة تجارية قوية